

عمل النساء المأجور: التبعية الاقتصادية و رهانات التحرر في المجتمع المغربي

الدكتورة الزهرة الخمليشي*

أستاذة علم الاجتماع بكلية الآداب والعلوم الانسانية بتطوان

جامعة عبد المالك السعدي.

ملخص:

هذه المقالة هي حصيلة نتائج دراسة، أنجزت في شمال المغرب وبالتحديد في مدينة طنجة، تناولت كموضوع لها جدلية التأثير والتأثر بين ثقافة النساء وثقافة مقاولات صناعة الملابس الجاهزة بطنجة، محاولة رصد تأثير اندماج الاقتصاد المغربي في الاقتصاد الرأسمالي على ظروف عمالة النساء.

لقد فرض اندماج المغرب في بنية الاقتصاد الرأسمالي وما صاحبه من تغيير في البنية السوسو-اقتصادية، على النساء الخروج من دائرة الأعمال المنزلية ذات الإنتاج الخدماتي الموجه للاستهلاك المباشر بالأساس إلى المجال العام من أجل تبضيع قوة عملهن، وهو العرض الذي تلقى الطلب من لدن الكثير من القطاعات الصناعية الباحثة عن تطوير مشاريعها بتكاليف قليلة، معتمدة على كثافة اليد العاملة. ومقاولات صناعة الملابس الجاهزة بأحجامها المتنوعة الصغرى والمتوسطة والكبرى، تعد أول هذه القطاعات التي أصبحت شبه نسوية، نظرا لاعتمادها الكبير على قوة عملهن. مستفيدة من تكوينهن التقليدي، وثقافتهن المتمثلة في التقبل والخضوع والصمت وعدم القدرة على المقاومة، مما يعرضهن لجل أنواع الاستغلال لحد يؤثر على الاشباعات الممكن أن يحققها لهن العمل المأجور الذي يستمررن فيه لإكراهاتهن المادية وليس حبا ورغبة فيه. وترفض معظمهن الهوية التي يمنحها لهن، كما أن المشاريع المستقبلية لغالبيةهن هي خارج مؤسسة العمل، وتمثل الهجرة والعودة للأدوار التقليدية الجزء الكبير منها، مجسدة ضعف حتى لا نقول انعدام. الاشباعات المعنوية لهذا النوع من العمالة للنساء.

الكلمات المفتاحية: العمل. المأجور. النساء. التحرر. التبعية.

Abstract:

This article is a summary of the results of a study conducted in northern Morocco in Tangier, which tackled the controversy between the culture of women and the culture of ready-made garment companies in Tangier, trying to monitor the impact of the integration of the Moroccan economy into the capitalist economy.

The integration of Morocco into the structure of the capitalist economy and the consequent change in the socio-economic structure have forced women to move out of the domestic service sector, which is directed towards direct consumption, mainly to the public sphere in order to lose their labor force. Industrial sectors seeking to develop their Projects at low costs, based on the intensity of labor. It is the first of these sectors that have become semi-women, because of their great reliance on their labor force. They benefit from their traditional composition, their culture of acceptance, submissiveness, silence and the inability to resist. The majority of them reject the identity they are entitled to, and the future projects of the majority of them are outside the institution of labor. The migration and return to traditional roles represent the large part of them. Nha, reflected weakness so as not to say lack of moral satisfaction for this type of employment for women.

Key Words: Work, wage, women, freedom, dependency.

مقدمة:

شهد مجال العمل تطورات كبيرة على مدى التاريخ ، حيث تحول اقتصاد الإنسان من الاعتماد على العمل الفلاحي وتربية المواشي والتوجه للطبيعة ، إلى العمل الصناعي ، الذي ميز اقتصاد المجتمعات الحديثة ، الذي عرفت فيه الصناعة تطورا كبيرا وتحولات مهمة ، فتغيرت طبيعة العمل بتغيير نمط الحياة الاقتصادية والاجتماعية لهذه المجتمعات ، التي سمحت فيها التطورات الصناعية الأولى للإنسان بالاستعانة بالآلة لمساعدته ، و التي كان في البداية يتحكم في استخدامها وتوظيفها في تحويل المواد .

مع تطور النظام الرأسمالي ، تحول العمل من أداة لإنتاج القيم الاستعمالية ، إلى قيمة قابلة للتبادل و التسليع بالأجر الذي أصبح يقيم به . فقد أعطى هذا النظام ميلادا جديدا لمفهوم العمل تمثل في العمل المأجور ، أو العمل بالراتب (El Aoufi. N et Rouleau. B. 1998 : 18)¹ ، فلم يعد ينظر للعمل فقط كنشاط إنساني يهدف إلى استخراج المواد وتحويلها لتلبية حاجيات الفرد أو حاجيات جماعته ، بل غدا أداة لإنتاج فائض القيمة بعدما يتم تسليع قوة العمل للرأسمالي الذي يعمل على استثمارها في خلق القيم الزائدة . فأضحى العمل هو استخدام قوة العمل ، وهذه الأخيرة هي قدرة الإنسان على العمل . ففي النظام الرأسمالي الذي يعد أرقى مرحلة لتطور إنتاج السلع ، أصبحت قوة العمل ذاتها سلعة قابلة للتبضع .

وتبديل قوة العمل بالأجر جاء نتيجة التوزيع غير العادل لوسائل الإنتاج ، حيث أكرهت الطبقة غير المالكة لأدوات الإنتاج على بيع قوة عملها بمقابل أجري لتلبي به حاجيتها التي لم تعد تتمكن من تلبيتها بالتوجه بقوة عملها مباشرة للطبيعة بل ببيعها بالأجر . و حرم العمال من ملكية إنتاجاتهم المعبرة عن مهاراتهم وكفاءاتهم التي أصبحت يستحوذ عليها مالك وسائل العمل ومشتري قوة عملهم . و انتشر العمل المأجور بالخصوص مع بروز المجتمع الصناعي في بداية القرن التاسع عشر ، حيث تم تحويل عملية الإنتاج إلى المقولة الصناعية التي أصبحت الفضاء الأساسي المحتوي لقوة العمل المأجورة .

وتوجت مرحلة تسليع العمل بتنظيم مؤسسة العمل وتجزئ هذا الأخير إلى مهام مختلفة ومتعددة ، رغبة في تحقيق أكبر قدر من الإنتاج بأقل تكلفة وفي وقت وجيز ، فتنوعت وتعددت الآلات المعتمدة لتلبي حاجة الإنتاج ، وشُجِب من العامل قرار التحكم في عمله وأصبح تابعا للآلة ومنفذا لما يُملَى عليه من طرف رؤسائه كما

¹ - أو ما يسمى بالشغل كما يرى Guy Roustang حيث يعتبر ان العمل يضم مجموع المهام غير المأجورة ، بينما الشغل يحتوي على المهام المأجورة ، أما النشاط فهو جد واسع يهدف إلى غايات متعددة في مجالات اقتصادية سياسية أو دينية ، و يفضل استعماله في المجالات غير الاقتصادية .

فرض تجزيء المهام، ظهور عدد من التخصصات داخل أوساط العمال من عمال متخصصين إلى عمال الصيانة والمراقبة والإشراف... الخ. (Friedmann.G.1964)

وغدا هذا النوع من العمل السمة المميزة للتطور الصناعي وانتشار المصانع الكبرى خاصة بعد الثورة الصناعية في جل الدول الغربية. وتترجم هذه التغيرات التي طالت هذا النشاط البشري المتميز، التطورات التي عرفت أشكال علاقات الإنتاج بين البشر، منتقلة من العلاقات الشخصية للعلاقات الاقتصادية، والتي جاءت على أنقاض علاقات التبعية الشخصية والقنانة، التي كانت سائدة في المجتمع العبودي والعصر الإقطاعي حيث كان العبد يباع ويشترى، والقن يرتبط بالنبيل، وكلاهما لا يملك حرية التصرف في قوة عمله. أما العامل فيملك قوة عمله وحرية التصرف فيها، ويسلعهامقابل الأجر (ترجمة عسل م. 1976 : 89-90).

وبظهور المجتمع الصناعي، منحت المرأة فرصة تقلد مناصب جديدة في الحياة ، وأدوارا مخالفة لتلك التي كانت تباشرها من قبل ، نظرا لقدرتها على تسليع قوة عملها، والقيام بأنشطة قابلة للتبديل بمقابل مادي، كما مكنها من ضرب التقسيم الجنسي المجالي للعمل.

فالثورة الصناعية أحدثت في المجتمعات الغربية تحولات عميقة في مختلف مجالات المجتمع الاقتصادية والسياسية والفكرية، كانت انعكاساتها كبيرة على أوضاع النساء، اللواتي استطعن نتيجة هذه العوامل من إزاحة الحدود التقليدية للتقسيم الجنسي، والالتحاق بالفضاءات العمومية لتسليع قوة عملهن، خصوصا في القطاعات الصناعية التي وفرت لهن مناصب شغل عديدة. فالعمل المأجور مثل أبرز استجابة لبث بها النساء طلبات التحولات البنوية في الهياكل الاقتصادية للمجتمعات الغربية التي انتقلت من مجتمعات، إقطاعية لأخرى رأسمالية صناعية.

أما عمل النساء المأجور في الدول النامية، فانه لم يأت نتيجة لثورات صناعية مماثلة للتجربة الغربية، بل هو نتيجة التصدعات التي أحدثتها الرأسمالية الصناعية بعد اصطدامها بالاقتصاديات التقليدية لهذه البلدان التي دخلت في مسارات التطور الاجتماعي والاقتصادي الجديد، تحت إكراه الفعل الخارجي المباشر وغير المباشر خاصة في المرحلة الزمنية الأولية . وقد استلزمت عملية التكامل مع النظام الاقتصادي الجديد إدخال مفاهيم وأشكال جديدة عن العمل مختلفة بشكل جذري عما كانت تعرفه (بالنديه. ج، مرسيه. ب. 1985 : 352).

والأجر الذي أصبحت تسلع به قوة العمل يعد جزءا من هذا المفهوم الذي أدى إلى بلترة اليد العاملة في البلدان النامية محولا إياها من القطاع الأول إلى القطاع الثاني، وسلوك البلترة هذا لم يقتصر على الرجال فقط، بل مس كل الفاعلين الاجتماعيين بما فيهم النساء، وإدماج هذه الفئة في سوق الشغل المأجور هو تعبير عن التحول الذي أصبحت تعيشه هذه المجتمعات، وحالة الاضطرابات التي أحدثها اكتساح الرأسمالية الأوربية لها، حيث حولتها من مجتمعات تقليدية بصيغة محلية إلى مجتمعات عصرية مشوهة لأن كل عناصر التغيير كانت غريبة عنها.

ويعتبر المغرب واحدا من هذه البلدان الذي خلخلت بنياته، وفقد توازنه، بفعل التوسعات الرأسمالية (André . 733 : 1972, A) التي توجت بالاستعمار السياسي. وقد شكلت هذه الفترة منعطفا هاما في تاريخها عجلت بتحويلات جذرية على جميع المستويات وخصوصا على المستوى الاقتصادي الذي مثلت فيه الصناعة أبرز حدث ميز النظام الرأسمالي حيث تم تحويل فلاحي وحرثي المغرب الذين فشلوا في مواصلة امتهان مهنتهم بعد الغزو الاستعماري إلى خزان احتياطي من الأيدي العاملة، يستمد منها حاجته من الشغيلة للعمل في فروع الاقتصاد (ألبير ع. 1988: 14). ولم يكن المطلوب من النساء عصرئذ إعادة إنتاج قوة عملهن فقط، بل المشاركة المباشرة في الإنتاج الاقتصادي لتحقيق توازن السوق ، الذي كان يعرف ارتفاع العرض عن الطلب في معظم الحالات نظرا لقلّة اليد العاملة (مونطاني 1951, R.Montagne، أندري 1972, André . A، ديامي 1987, Dialmy A).

فتكديح النساء كان السمة البارزة المميزة لعهد الرأسمالية الاستعمارية بالمغرب، محولا إياهن من منشغلات بالأعمال الخدمية والرعاية، والإنتاج الموجه للاستهلاك المباشر داخل الأسرة، إلى عاملات مأجورات يسلعن قوة عملهن خارج الفضاءات المنزلية في القطاعات الاقتصادية الرأسمالية، وخصوصا الصناعية.

في هذه الورقة سنحاول الكشف عن طبيعة الاشتباكات التي حققها العمل المأجور للنساء في المجتمع المغربي، وأشكال التهديدات والبناءات في أحدثها فيهن، وكذا الاكراهات التي موقعهن فيها نتيجة تبعية المغرب الاقتصادية للدول المتقدمة وذلك من خلال عرض نتائج بحث ميداني عالج هذا الموضوع.

I. النساء والعمل المأجور في المغرب

مكن تطور الصناعة المرأة من تسليع قوة عملها بمقابل أجري، وممارسة أنشطة خارج مجال بيتها وبعيدا عن الورشات الصناعية العائلية المنزلية. وقد أفرزت هذه الظاهرة تعارضا آخر ليس فقط بين التنظيم المنزلي، والتنظيم الإنتاجي، كتعارض جنسي، بل أقحم العالم النسوي ذاته في اللعبة، بفصله بين النساء النشيطات والنساء غير النشيطات، الأوليات يمارسن أنشطة مأجورة "محسية" لأنها تخدم مباشرة الرأسمالية، وذلك من خلال إسهامها في إنتاج قيم تبضية، قابلة للتسويق ، والأخريات غير النشيطات لأنهن لا يخدمن بقوة عملهن مباشرة الاقتصاد الرأسمالي، بمكوتهن في البيت، وإنتاجهن لمنتجات للاستهلاك المباشر والخدمات الرعاية المجانية المدججة ضمن تبادل الواجبات والحقوق داخل الأسرة.

ورغم ضرورتها للمجتمع الرأسمالي الصناعي وتدعيمها له بشكل غير مباشر، إلا أنها تتموقع خارج إطار العمل المنتج، فالنساء النشيطات في ظل النظام الرأسمالي هن القادرات على تبديل قوة عملهن بقيم مادية، وبمقابل أجري يسمح لهن بالمشاركة الفعلية في ميزانية الأسرة التي تحول اقتصادها إلى اقتصاد أجري.

أما النساء العاملات فهن من يسلعن قوة عملهن المالكى أدوات الإنتاج ويفقدن بذلك القدرة على التحكم في رقابة قوة عملهن وفي الإنتاج، ويصبحن منتجات مآجورات تابعات لسوق العمل ولرقابة رب العمل. وإذا كانت هذه الخاصية هي القاسم المشترك بينهن وبين المآجورات، فإن الفرق بينهما هو نوع المادة التي تشتغل كل واحدة منهما عليها؛ فالعاملة في قطاع الصناعة تمارس عملها في لقاء مباشر مع المادة، وهذا الشكل من العمل هو الذي ركز علي هـ هالبواكس Halbwachs في تعريف العامل - والذي سنعتمده بدورنا في تعريف العاملة - حيث يرى أن كل أعضاء المجتمع يتموضعون بفعل عملهم في علاقات مع الأفراد أو مواد ، سواء كانوا يمارسون مهنا حرة أو تجارا أو مستخدمين ، فإن طبيعة عملهم تحتم عليهم التعامل مع الأفراد والاحتكاك بهم إلا العمال فإنهم وحدهم يتلقون الأوامر ، ولما ينفذون يفعلون ذلك على المادة بدل الأفراد. (M.1970: 63 Halbwachs).

فرض الاندماج في بنية الاقتصاد الرأسمالي وما صاحبه من تغيير في البنية السوسو-اقتصادية للمجتمع المغربي على النساء الخروج من دائرة الأعمال المنزلية ذات الإنتاج الخدماتي الموجه للاستهلاك المباشر بالأساس، إلى المجال العام من أجل تبضيع قوة عملهن وهو العرض الذي تلقى الطلب من لدن الكثير من القطاعات الصناعية الباحثة عن تطوير مشاريعها بتكاليف قليلة، معتمدة على كثافة اليد العاملة الضعيفة أو المنعدمة التكوين، والزهيدة الأجر والقليلة المطالب. ومقاولات صناعة الملابس الجاهزة بأحجامها المتنوعة الصغرى والمتوسطة والكبرى، تعد أول هذه القطاعات التي أصبحت شبه نسوية ، نظرا لاعتمادها الكبير على قوة عملهن. تشكل مقاولات صناعة الخياطة نسبة مهمة من النسيج الصناعي بالمغرب، إذ تحتوي على 747 مقالة أي ما نسبته 11% من المؤسسات الصناعية. و 551 من هذه المقاولات تخصص إنتاجها للتصدير فقط وتشغل حوالي 127.878 شخص أي 26% من مجموع الصناعات، تساهم بـ 91% في الإنتاج و 93% من القيمة المضافة. وعلى المستوى الجهوي فإن 45% من مجموع هذه المقاولات على المستوى الوطني تتمركز بطنجة. (FACS MAROC: 17).

في هذا الإطار نتساءل عن جدلية التأثير والتأثر بين ثقافة النساء وثقافة هذه المقاولات، أي عن الكيفية التي يؤثر بها عمل النساء المآجور في مقاولات صناعة الملابس الجاهزة بظروفها الخاصة واشباعاتها واکراهاتها، المادية والمعنوية، على مواقفهن وسلوكياتهن وأنماط حياتهن وتصوراتهن وحاجاتهن ومطالبهن وعلى انساقي قيمهن، أو بتعبير أدق على ثقافتهن؟ وكذا عن كيفية تأثير خصوصية النساء الثقافية على سير هذه المقاولات الصناعية؟.

إنه التساؤل الأساسي في موضوع هذا البحث، الذي وجهته الفرضية التالية:

- في إطار اقتصاد تبعية وتنافسي، تعيش مقاولات صناعة الملابس الجاهزة بالمغرب صعوبات كبيرة، تختلف حدثها باختلاف أحجام هذه المقاولات التي تحاول تخطي أزمتها وضمان استمراريتها وبيع رهان المنافسة من خلال استثمارها لخصوصيات النساء السوسيو- ثقافية المتمثلة أساسا في الخضوع والانصياع والاستسلام والصبر وضعف التعليم وهشاشة التكوين المهني، و سيادة المعارف التقليدية وتدني مستواهن الاجتماعي الذي يجبرهن على العمل بأجور زهيدة، وفي ظل خروقات قانونية مهولة، الأمر الذي ينعكس سلبا عليهن، ويحول دون إمكانية العمل المأجور على تحسين الشرط النسوي، وتسهيل اندماجهن في المجال العام . وهكذا فكلما زاد ارتباط مقاولات صناعة الملابس الجاهزة بالأسواق الخارجية، كلما سادتها ثقافة استغلال العاملات، وتدني مستوى تكيفهن واندماجهن بالمقولة وفي المجتمع.

ولإلقاء الضوء على هذه الفرضية، والتحقق من مدى مصداقيتها ميدانيا اخترنا نموذجنا من الواقع المغربي، وهو مدينة طنجة، لاعتبارات منها: ارتفاع نسبة العاملات بمقاولات صناعة الملابس الجاهزة، هذه الأخيرة التي تعرف بدورها ازديادا كبيرا بهذه المدينة التي تقع في أقصى شمال غرب المغرب، وتمتد على مساحة 1195 كلم². يحدها من الشمال مضيق جبل طارق والبحر الأبيض المتوسط ، ومن الجنوب مدينة العرائش وشرقا عمالة تطوان، أما من الغرب فيحدها المحيط الأطلسي.

تبتعد عن القارة الأوروبية ب 14 كلم، وتعد قنطرة عبور بين القارتين الأوربية والإفريقية عبر مضيق جبل طارق. وقد شكلت على الدوام نقطة استقطاب لمختلف الحضارات، منذ عصور غابرة في التاريخ وإلى وقتنا الحالي. كما يؤكد فيرني فيكتور VernierVictor الذي اعتبر أن المميزات الفريدة لطنجة جعلت منها موقعا تصارعت عليه مختلف الأجناس من ذ فجر التاريخ، إذ غدت على التوالي، " قرطاجية، بربرية، رومانية، بيزنطية ، وندالية عربية، برتغالية، إنجليزية ، إسبانية، لتصبح عربية" (Vernier . V . 1955 : 51-52). الأمر الذي أثر على تاريخها ونموها الحضري وأنشطتها الاقتصادية التي تميزت بالتنوع والمدا والجزر.

تحتل طنجة حاليا بأهمية كبرى بسبب تزايد أهمية الجهة في المغرب ، كإطار للتنمية الاقتصادية ورهان لتحقيق التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وتفاذي تأثيرات العولمة الاقتصادية، خصوصا المتعلقة بمخاطر المنافسة العالمية على الأسواق الداخلية التقليدية، الأمر الذي أثر من جديد على أنشطتها الاقتصادية و نموها الحضري وبنيتها السكانية.

مكنها موقعها الجيو-الاستراتيجي وبنيتها التحتية من أن تكون المنطقة الأكثر تصنيعا في شمال المغرب، مما أثر على توجهها الاقتصادي الذي أصبح يتجه أكثر فأكثر إلى الاعتماد على الصناعة وخاصة التحويلية (Industries . T. W. T. 1991 : 9).

و يضم طنجة لوحدها أزيد من نصف المؤسسات الصناعية في الجهة، و يتطور هذا الفرع من الصناعة بسرعة في هذه الجهة، نظرا لعدة اعتبارات، منها على الخصوص قرب هذه المنطقة من أوروبا، حيث تسهل عملية تصدير المنتجات للخارج، وهو أمر يحفز الأجانب على الاستثمار بها، وخاصة بطنجة نظرا لتمرکز منطقة اقتصادية حرة بها، إضافة إلى النظام الضريبي المشجع على الاستثمار (17: FACS MAROC) و توفر اليد العاملة الرخيصة.

ويشغل قطاع النسيج 76% من اليد العاملة في الصناعة (C.C.I.T. 2001). و شكلت النساء أكبر نسبة في هذا التركيب، إذ بلغ عدد المشتغلات بهذا القطاع 85 % (Association.A.1999:5).

II. العينة وتقنيات البحث الميداني:

إلى جانب المعطيات النظرية والتي تمثلت في الدراسات السابقة في مجال سوسولوجيا المقابلة والتنظيمات وعمل النساء، إضافة إلى المعطيات الإحصائية لوزارة التخطيط والإحصاء بالغرب ولمندوبية وزارة التخطيط والإحصاء بجهة طنجة تطوان.

فقد تم التركيز أيضا في هذا البحث على المعطيات الميدانية، واستندنا على التقنيات الكمية والكيفية لجمع المعطيات وذلك لملاءمتها لموضوع البحث، الذي يتطلب أمر الإلمام به الحصول على معلومات كيفية عميقة ليتسنى فهمه وأخرى كمية تمكن من القياس وإجراء المقارنات.

اعتمدنا على عينة مقيدة اختيرت بطريقة قصدية، شملت 240 مبحوثة لكن لم نعتمد أثناء التحليل إلا على 201 استمارة في التحليل الكمي وألغى الباقي لرفض المبحوثات الإجابة على بعض الأسئلة أو عدم تعبئتها بشكل جيد.

وفي التحليل الكيفي اعتمدنا على الكثير من المقابلات غير الموجهة، والنصف موجهة، إضافة إلى العديد من المقابلات الجماعية غير الموجهة التي كانت في الغالب تسبق المقابلات الفردية، ومقابلات حرة همت أرباب المقاولات وخاصة الصغرى والمتوسطة، و مفتشي الشغل، و ممثلين و ممثلات نقابيات، أعضاء بعض الجمعيات المهتمة بصناعة خياطة الملابس منها بالأساس جمعي "لاميت" (الجمعية المغربية لصناعة النسيج والملابس AMITH) ولازيط (جمعية المنطقة الصناعية بطنجة Azit) وكذلك المقابلات مع بعض أفراد أسر المبحوثات وبعض زملائهم في العمل.

وللتقليل من أثار عدم تمثيلية العينة التي حال عدم وجود إحصائيات دقيقة بشأن عدد النساء المشتغلات في هذه المقاولات وعدده هذه المقاولات في مدينة طنجة وخاصة الصغرى، على اعتمادها. وحاولنا أن تكون هذه

العينة متنوعة من حيث: السن ، الحالة العائلية، الانتماء الاجتماعي، الانتماء المجالي، ثم تجربة العمل ، والمهام التي تقوم بها المبحوثات... الخ .

حرصنا أن تكون العينة متساوية العدد في المقاولات بأحجامها الثلاثة الكبرى والمتوسطة والصغرى ، بحيث شملت كل واحدة منها على 67 مبحوثة.

وشكلت الاستمارة التقنية الأساسية في جمع المعطيات الميدانية إلى جانب المقابلة غير موجهة والنصف موجهة، إضافة إلى الملاحظة بالمشاركة والملاحظة من الخارج، علاوة على تحليل مضمون مجموعة من الوثائق سواء الخاصة بالمقاولات أو بالعاملات.

III. أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

إن الوقوف عند أهم النتائج التي انتهى إليها هذا البحث (الخمليشي.ز. 2005). تبين أن خروج النساء من أجل العمل المأجور بمقاولات صناعة الملابس الجاهزة بمدينة طنجة في المغرب، كانت وراءه أساسا ضغوطات وإكراهات مادية قاهرة، تجسدت خصوصا في عجز معيل الأسر بدخله غير المنتظم أو المنعدم على تلبية حاجيات الأسرة التي أصبحت تتزايد يوما بعد يوم، ناهيك عن ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة التي دفعت بكل أفراد الأسر المغربية، وخاصة النساء إلى تأجير قوة عملهن، كما حتمت على بعضهن الهجرة بين المدن أو من القرى إلى المدن سواء بشكل فردي أو مع الأسرة بهدف البحث عن العمل الذي لم تعد البادية المغربية قادرة على توفيره لساكنتها.

كما سرع ترأس النساء للأسرة من وتيرة عمالتهن المأجورة، سواء في حالة فقدان الأب أو في حالة تخلي الزوج عن زوجته أو الطلاق أو الترميل، أو في حالة الإنجاب خارج إطار الزواج كما هو حال الأمهات العازبات اللواتي يضطرن للعمل بالراتب ليقدرن على تحمل مسؤولية أطفالهن.

ونادرا ما يسبق هذا الخروج للعمل المأجور إعداد أو تأهيل الفتيات والنساء للحياة المهنية لأسباب اقتصادية وثقافية ومجالية تحول دون ولوج الفتيات إلى المدرسة أو مواصلة الدراسة أو تلقي تكوين عصري يلئم متطلبات سوق الشغل، مما يحتم عليهن استثمار تكوينهن التقليدي - الحياطة - بعد دخول المقاولات أو القبول بوضعية المتعلمة بداخلها لمدة غير محدودة. إضافة إلى الانحصر في مهام روتينية ومبلدة تعتمد على التكرار واليقظة والدقة أكثر مما تعتمد على الكفاءة. هذه المهام التي يزاولنها لساعات غير منتظمة وفي ظروف فيزيقية أقل ما يقال عنها أنها جد سيئة، حيث تنعدم أبسط الشروط الأولية للوقاية والسلامة، إذ يتكدس بأعداد هائلة في مساحات ضيقة، وهو ما ينجم عنه حوادث شغل عديدة كما تنعدم بهذه الأمكنة التهوية الكافية، وتسود بها الإضاءة بإنارة قوية تزيد من ارتفاع درجة الحرارة داخل المقاولات خاصة في فصل الصيف، إضافة إلى انتشار روائح المراحيض

والغبار المتطاير من الثوب والبخار المنبعث من آلات الكي، الأمر الذي يسبب في أمراض عديدة تتضاعف بانعدام وقلة الأماكن الخاصة بالنظافة؛ مثل الأحواض المائية وقاعات تناول الوجبات الغذائية والمطاعم بالمقاولات التي يمكن أن تخفف عنهن عناء الطهي، أو أكل وجبات ملوثة تعرضهن في أحيان كثيرة إلى الوقوع في حالات تسمم خطيرة، علاوة على أمراض المعدة والأمعاء...

وفي ظل خروقات قانونية مهولة تعمل هؤلاء العاملات بدءاً من الأجور الزهيدة التي لا تصل معظمها إلى الحد الأدنى المنصوص عليه في قانون الشغل المغربي، كما لا تساوي في الغالب أجور الرجال رغم تشابه المهام المزاول، مروراً بالحرمان من بطاقة العمل ومن نسبة الزيادة على الساعات الإضافية والأقدمية والتغطية الاجتماعية وخاصة الانخراط في الضمان الاجتماعي، حيث تقطع نسبة هامة من أجور العاملات الشهرية دون التصريح بغالبيتهم في هذه المؤسسة، مما يجعلهن تحت رحمة الحماية التقليدية المتمثلة أساساً في الأسرة في حالة البطالة والمرض والشيخوخة، أو عند العجز الناجم عن حوادث الشغل، وصولاً إلى الحرمان من عطلة الأمومة.

وإلى هذا الإجحاف والحيف في حق العاملات بمقاولات صناعة الملابس الجاهزة بطنجة، يضاف ثقل السلطة التراتبية لثقافة التنظيم الرسمي للمقاول، وهي سلطة تجعلهن يعشن تحت سيطرة شبه مطلقة - حتى لا نقول مطلقة - للسلطة الرسمية المتمثلة في رب المقاول بالمقاولات الصغرى وبعض المقاولات المتوسطة، وتحت إمرة المراقبين والمشرفين ثم باقي المسؤولين بالترتيب بالمقاولات الكبرى. حيث يتم اللجوء إلى العنف بصفة شبه مطلقة، والضغط والإكراه وغيرها من أساليب التجريح لكرامة العاملات ولإنسانيتهم، والتي تخدش الحياء والأخلاق بصفة عامة بقصد إرغامهن على الرفع من مردوديتهن وإجادة وفق المقاييس المطلوبة، علاوة على التسريحات الاعتبارية التي لا يحتاج هؤلاء المسؤولين من أجل تنفيذها إلى التدرج في الإنذارات نظراً لتشغيل معظمهن من دون عقود أو بعقود مؤقتة ضماناً لمبدأ الليونة في العمل وكسر شوكة العاملات، ومحاولاتهن في مقاومة ظروف العمل المستنزفة لطاقتهن النفسية والجسدية.

هذه الأوضاع التي يتقبلنها على مضض نظراً لاضطرابات أوضاعهن الاقتصادية، وانتماء معظمهن لأوساط غير محظوظة اجتماعياً ولندرة فرص العمل من جهة، وللرغبة الجارحة في تحقيق الذات بمكان الاستقبال، والاستمرار في العيش بالمدينة، ورفض العودة لمكان الطرد من جهة أخرى.

هيمنة ثقافة التنظيم الرسمي للمقاول المتسمة بالصرامة والعنف والإكراه والتسلط وتحكمها المطلق في العمليات الإنتاجية بالمقاول، وعلى جميع أنماط التواصل بداخلها وهو تواصل - شبه - أحادي الاتجاه (من الأعلى إلى الأدنى) ويكتسي صبغة الأمر " المقدس " الذي لا يقبل التراجع أو النقاش بل التنفيذ والمباركة، وتوجيهها لكل العلاقات الاجتماعية العمودية، وتسخيرها لصالح الإنتاجية والإنتاجية المرتفعة والجيدة وحدها، وإبعادها لكل أنماط العلاقات الاجتماعية العمودية منها أو الأفقية التي يمكنها أن تعيق أهدافها الاقتصادية هذه،

مما يجعل العملية الإنتاجية تمر في جو نفسي يطبعه الترقب والخوف من شطط سلطة الجهاز المشرف والمراقب، وعدم الإئتمان على منصب الشغل في ظل اعتباطية ومزاجية الرؤساء في العمل الضاغطين باستمرار علىعاملات بغية تسريع وتيرة العمل والرفع من الإنتاجية والسالبين مهن ليس فقط حرية المبادرة واتخاذ القرارات في عملهن المملاة عليهن من فوق، بل حتى حرية اختيار إيقاع عملهن وأنماط العلاقات الاجتماعية التي يمكن أن تربطهن فيما بينهن داخل المقابلة. هذه العلاقات التي يطغى عليها النزاع والتنافس والانعزال لتأثرها بالجو الذي تمر به العملية الإنتاجية، المتسم بالرعب الذي لا يسمح للتساهل أو التسامح فيما بين العاملات ويتسبب في نشوب صدامات وخلافات فيما بينهن، وهي صدامات تضاعف من حدتها ارتفاع درجة تعب العاملات وإرهاقهن من جراء العمل المستمر وفي ظروف فيزيقية صعبة من جهة، واختلاف انتماءاتهن الإثنية والجغرافية والاجتماعية وكفاءاتهن وأقدميتهن في العمل، ومستواه الثقافي من جهة أخرى.

نادرا ما تسمح هذه العوامل بربط علاقة سوية يسودها التعاون والتفاهم وحسن الجوار والاحترام المتبادل بين العاملات، بل يطغى عليها طابع الجفاء والعداوة والكره... وهو ما يؤثر سلبا على تكتلاتهن ، وعلى قدراتهن في تشكيل قوة اجتماعية مستقلة قوية وقادرة على مواجهة ثقافة التنظيم الرسمي للمقابلة. ومن ثم طغيان مظاهر التشتت والانعزال والفردانية ، وسيادة الحلول السلبية المستمدة من الثقافة التقليدية ، حيث يهيمن الاستسلام والخضوع والانحزامية، أو أساليب المهادنة قصد الانفلات من اعتباطية سلطة الرؤساء أو اللجوء إلى التغيب والمرض لاسترجاع الأنفاس، أو مغادرة المقابلة في النهاية كحل أخير ونهائي. وقلما يلجأن إلى استراتيجيات المقاومة والانتقام نظرا لهشاشة موقعهن في البنية التراتبية للمقابلة من جهة، وللجهل بالأدوات الممكنة من ذلك بسبب انتشار الأمية وقلة المعارف العامة الأساسية من جهة أخرى.

أما التكتلات الجماعية فلا تحدث إلا بشكل استطرادي، وتهدف الاحتماء من استبداد السلطة الرسمية أو عند مواجهة الأزمة والتمثلة أساسا في التهديد بالطرد أو الطرد الفعلي، وهي ضعيفة ولا تستطيع الصمود أمام قوة سلطة التنظيم الرسمي الذي لا يزيدها إلا ضعفا بنهجه لسياسة الضبط والتجسس بهدف تشتيت اليد العاملة مستغلا الأوضاع الاجتماعية المتمثلة في الفقر والحاجة من جهة، ومن عدم تدخل الدولة لحماية المأجورين من جهة أخرى.

فالتكتل الجماعي يستجيب لثقافة اليومي ولما هو آني وليس له آفاق مستقبلية، وهو ما يترجم التعامل الاقتصادي المخض مع العمل المأجور، خاصة عند العاملات اللواتي يعتبرنه مجرد حالة انتظار، ووسيلة لغاية وليس غاية في حد ذاتها، ومن ثم عدم التفكير في أساليب تحسين الوضع العملي ما دام لحظة عابرة في الحياة.

رغم أن تجربة العمل المأجور بالمقابلة بالنسبة لبعض المبحوثات هو فرصة للانفتاح على العالم الخارجي، وتوسيع دائرة العلاقات الاجتماعية، والاستهلاك البضائعي والمجالي، ووسيلة للاستقلال المادي عن المعيل، وتبوؤ مكانة

داخل الأسرة من خلال المساهمة الفعلية في ميزانيتها، أو تحمل مسؤوليتها كاملة إلا أن إجبارية هذا العمل وظروفه القاسية التي توقعهن في أدنى السلم التراتبي للمقاولة، وتعرضهن لشقى الاكراهات وللإستغلال الثلاثي الأقطاب: الاقتصادي والثقافي والجنسي، يجعل تجربة العمل بالنسبة لهن تجربة درامية تضج بالألم وبالعذاب أكثر مما هو تجربة تمنح الحرية أو التحرر، فهو وسيلة لكسب الرزق والاستمرار في الحياة والانعقاد من قبضة الفقر، ونشيدان التوازنات داخل الأسرة أكثر مما هو وسيلة للدفاع عن الكرامة والوجود والرفي الاجتماعي. ومن ثم رفض الاستمرار فيه لولا ضغط الحاجة وانعدام البديل، وكذلك رفض هوية الانتماء إليه هذا الرفض الذي يتصاعد مع عدم الاستقرار وارتفاع درجة الدوران بين المقاولات، الأمر الذي يفاقم من التشبث بالهوية السابقة عن المقاولة سواء تلك التي ترتبط بالمنزل أو بالمدرسة أو بالجامعة أي التشبث بالهوية الخارجية (Kergoat. D. 1992 : 76) عنالمقاولة،والذي يزداد ليس فقط نتيجة الاشباكات غير الكافية التي يوفرها العمل والشعور بالإقصاء من المشاركة الاجتماعية الواسعة لضيق الوقت، بل كذلك لضعف أو انعدام تأثيرات التنظيمات النقابية، والمجتمع المدني بصفة عامة في وعي العاملات، وثقافتهن الأولية الأمر الذي يجعلهن يستمرن في استهلاك النماذج الثقافية التقليدية،سواء في تصور الأدوار النموذجية في الحياة، أو من خلال انتقاء خطط المقاومة لإكراهات التنظيم الرسمي، أو في المواقف والاستراتيجيات لتحسين شروط العمل ومقاومة وطأة الإستغلال، وهذا الانحصار في التقليدية الإجبارية —حسب تعبير بير بوردو— مرده كذلك إلى افتقاد معظم العاملات " للرأسمال الثقافي " المقاس بالمستوى التعليمي بالأساس، الذي يعد الحاجز الرئيسي على الدخول للفضاءات المعروفة " بالثقافة المثقفة أو العالية " من جهة، ومن جهة أخرى لعدم الاطمئنان والارتياح لهذه الأمكنة، والإحساس بأنهن لسن في أماكنهن، نظرا للتمييز الذي يطبع المترددين والمترددات عليها بدءا من مواقع الجسد، فمظهر اللباس إلى أساليب الكلام والتحرك(HEINICH. N.2002 :41).

فضعف أو قلة الاعتياد على هذه الأماكن، إضافة إلى الأسباب المادية والمعرفية، يجعلهن يهرعن إلى الأنماط الاعتيادية لديهن، والتي كرستها فيهن نماذج الثقافة التقليدية من خلال التنشئة الاجتماعية. في ظل مجتمع باترياركي يجرّد المرأة من قيمتها واعتبارها الذاتي ويجعلها في مواقع الضعف وموضوعا لكل أشكال التعسف والاستغلال سواء من طرف المجتمع أو من طرف الرجال(Fournier .M.2002 : 50-53).

IV. ثقافة المقاولة غاية لتحقيق الربح للمقاولين وسيلة لاستنزاف العاملات، الأمر الذي يعيق اندماجهن الفعلي.

إن وضعية التبعية والارتباط التي تعيشها مقاولات صناعة الملابس للأسواق الخارجية، تجعلها غير قادرة على توفير عمل قار ومضمون للنساء، وإن وفرت لهن مناصب للشغل، فإنها لا تضمن لهن الاستمرار فيها خاصة بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة.وتحت وطأة المطالبة لها بموقع في السوق، وفي بحثها المترامي الآفاق عن الربح

السريع، فإنها لا تتوانى في الإجهاز على حقوق العاملات وخرق قانون الشغل مستغلة الأوضاع الاجتماعية العامة التي تبضع فيها العاملات قوة عملهن، والمتسمة بقلّة فرص الشغل، وأوضاعهن الاجتماعية الخاصة الموسومة بالفقر. هذه الشروط الموضوعية توقف في النساء كما تقول جون بسلييت J. Bisilliat وميشل فيولوكس M.Fieloux الإحساس والوعي بالتناقض اللذين تستشعرناهما في مكانتهن ودورهن في المجتمع، غير أنهن لا يثرن ولا ينفعلن، حتى وإن وعين بالاستغلال الذي هن موضوعا له لأنهن يعرفن أن عملهن يسمح لأطفالهن بالاستمرار في الحياة، لكن لهن الحدس بهذه الوحشية، ووهن الهوة التي يقيمها الخطاب الاجتماعي بين قيمة الرجال وقيمة النساء، ويعرفن أنه يجب عليهن أن يناضلن، لكن يعرفن أنه تنقصهن الشجاعة لذلك، يعرفن أن لهن قوة الضعيفات (94: 1983. M.Fieloux et J. Bisilliat).

وهذا الإحساس بالضعف، والحاجة إلى الحماية، الذي تجذر فيهن منذ نعومة أظفارهن، إلى جانب هشاشة تكوينهن وضعف مستوى تعليمهن ساعد الاقتصاد الرأسمالي على التماذي في استغلالهن، دون خشية الوقوع في أزمات أو اضطرابات اجتماعية، إضافة إلى الاستفادة من جهلهن بالأدبيات السوسيو-قانونية، حيث يتحول هذا الجهل إلى قاعدة استثمار في غياب شبه كلي لتدخلات الدولة من أجل حماية حقوق المأجورين داخل هذه المقاولات.

أمام هذا الواقع المحبط، لا تبقى للنساء من حلول سوى العودة إلى بيوتهن ومباشرة أدوارهن التقليدية، أو التفكير في الهجرة إلى الخارج، قصد الانعتاق من وضعية الاستغلال هذه، وفك الارتباط مع العمل المأجور، الذي لا يحقق ذواتهن ولا يصون كرامتهن ولا يدمجهن لا في المقولة، ولا في المجتمع بشكل يحقق لهن الرضى.

خاتمة:

الاستنتاج الذي يمكن الخروج به من خلال النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هو أن العمل في أوساط هذه الفئة من العاملات لا يعاش كحق، بالرغم من أن الحق في العمل أمر معترف به في القانون المغربي بغض النظر عن الجنس. ورغم الزيادة الكمية في عدد النساء العاملات في القطاعات الصناعية وخاصة النسيجية، إلا أن غالبيةهن لا يصلن لمناصب ترقى إلى مستوى اتخاذ القرارات، أو يشغلن المناصب العليا المؤثرة في تدبير المقولة الصناعية.

وشكلت القوالب النمطية القائمة على أساس الانتماء الجنسي، أحد الأسباب التي أدت إلى تغييب النساء عن هذا الدور، وأهميتها في افتقارهن وعدم توفرهن على الكفاءة التي تجعلهن فاعلات، و إلى المعرفة والمهارات الإدارية والعلمية اللازمة لنجاحهن في عملهن والوصول للمناصب القيادية، وتوسيع سلطتهن.

ولذلك فرغم خروج النساء للمجال العام، والانخراط في سوق العمل المأجور بالمقاولات الصناعية، فإن هذا الوضع لم يعمل على ردم الفجوة بين الجنسين، ولم يدمج النساء بما فيه الكفاية في هذا السوق، ولم يقض على التمييز والتفرقة بين الجنسين وتأكيد الدور الاجتماعي الذي يقمن به في المجتمع، رغم إسهاماتهن المختلفة إلا أن هذا لم يفرض احترامهن واحترام حقوقهن وعدم ممارسة العنف عليهن.

وفرت العوالة للنساء فرصاً متزايدة للعمل والكسب، إلا أنها لم تقض على ظروف انتشار البطالة وتآنيث الفقر الذي عمق من استغلال النساء، ومن ثم فإن ارتفاع عدد العاملات في قطاع الصناعات النسيجية لا يمكن الأخذ به على أنه مؤشر تحسن في وضعية النساء بقدر ما هو استغلال واضح لهن من قبل المشغلين سواء من ناحية ساعات العمل، أو الأجور وعدم توفير الحقوق الاجتماعية الدنيا؛ كإذن الولادة والإجازات المرضية وغيرها من الحقوق التي ينص عليها قانون الشغل، مما جعل النساء العاملات عرضة للاستغلال والتمييز يفوق كالاتصورات في ظل غياب تطبيق قانون يحمي ويضمن حقوقهن.

الأمر الذي يكشف عن تحديات ذات علاقة بحقوق النساء والمساواة في سوق العمل والعمالة أمام المغرب وجل الدول سواء المتقدمة أو النامية التي صادقت معظمها على اتفاقيات دولية تضمن حقوق المرأة مثل السيداو والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الدولية للحقوق السياسية والمدنية، وكذلك اتفاقية منظمة العمل الدولية.

- هوامش البحث:

1. الخمليشي الزهرة، (2005) المرأة والعمل والثقافة بالمغرب، عاملات مقاولات صناعة الملابس الجاهزة بطنجة نموذجاً، بحث غير منشور، لنيل الدكتوراه في علم الاجتماع، وحدة التنظيمات والشغل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرار فاس، المغرب.
2. النظرية الماركسية اللينينية (1976)، الاقتصاد السياسي للرأسمالية، ترجمة ماهر عسل، دار التقدم موسكو.
3. ألبير عياش، الحركة النقابية في المغرب، الجزء الأول: 1919-1942، ترجم نور الدين سعودي، مراجعة العربي مفضال الطبعة الأولى، دار الخطابي، 1988.
4. بللدي جوج وبول مرسية، (1985) العمل في البلدان النامية صناعياً، رسالة في سوسيولوجيا العمل، ترجمة: حيدر حسن، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، منشورات عويدات بيروت، باريس.
5. غيلبير مادلين وايزامبير جاماتي فيفان، (1985) التوزيع بحسب الجنس، رسالة في سوسيولوجيا العمل، ترجمة: يولاند عمانويل، الطبعة الأولى، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، منشورات عويدات بيروت. باريس.
6. André, A. (1972), CASABLANCA, Essai sur la transformation de la société Marocaine au contact de l'occident, Tome II, édition du C.N.R.S. Paris.
7. Association Amith, (1999) Habillement, N° 22 Mai.
8. Bisilliat, J. et Fieloux, M, (1983), femmes du Tiers Monde, travail et quotidien, éd Sycomore, Paris.
9. Crozier. M. (1963), le phénomène bureaucratique, édition du seuil, Paris.

10. C.C.I.T, **TANGER**, P.Lan2001.
11. Dialmy .A.,(1987), **Le discours et la femme au Maroc, depuis le XIX siècle**, thèse du Doctorat D'Etat en lettre, tome III, Picardie ,France.
12. ELAoufi.N et Rouleau Berger .L .(1998)(sous direct), **Travail Emplois Activités,Transformations Salariales en France et au Maroc**,Revue de l'association des économistes marocaines ,n° 22 – 23
13. Fournier .M,(2002), **À-propos de la Domination Masculine**, in R.S.H. l'œuvre de P. Bourdieu.
14. Friedmann .G. (1964.) **Le Travail en miettes** .Collection Idées (n° 51),Gallimard.
15. Halbwachs. M. (1970), **la classe ouvrière et les niveaux de vie, Recherche sur la Hiérarchie des Besoins dans les Sociétés Industrielles Contemporaine**, Gordon & Breach, Londres.
16. HEINICH.N, (2002),**Sociologie de l'art : avec et sans Bourdieu**, in R.S.H. l'oeuvre de P.Bourdieu.
17. Kergoat, D.(1992).**les absentes de l'histoire, in ouvriers ouvrières**, Dirigé par G.P. Azémar, Ed,Autrement, ,Série Mutation N° 126, Paris.
18. Industries de Transformation à Wilaya de Tanger, (1991)**Délégation Régionale du Nord Ouest Tanger**.
19. **Le secteur Manufacturier Marocain à L'aube du 21eme siècle resulta de L'enquête pour l'analyse et la compétitivité des entreprises**, FACS MAROC.
20. Montagne, M.(1951),**Naissance du Prolétariat Marocain**, Enquête collective Exécutée de 1948a1950, Peyronnet, Paris.
21. Ministre Des Affaires Economique et Sociales,(1992) **Femme et Développement au Maroc**, C.E.R.D, Rabat .
22. SainSaulieu, R.(1993) **L'identité au Travail les effets culturels de l'organisation**,Troisième édition P.F.N.S. Paris.
23. Vernier .V, (1955)**la singulière zone de Tanger : ses différents aspects et ce qu'elle pourrait devenir**, Paris.